

Distr.: General
9 June 2010
Arabic
Original: Spanish



مجلس حقوق الإنسان
الدورة الرابعة عشرة
البند ٦ من جدول الأعمال
الاستعراض الدوري الشامل

تقرير الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل*

دولة بوليفيا المتعددة القوميات

إضافة

آراء بشأن الاستنتاجات و/أو التوصيات والالتزامات الطوعية والردود المقدمة
من الدولة موضوع الاستعراض

* لم تحرر هذه الوثيقة قبل إرسالها إلى دوائر الترجمة التحريرية في الأمم المتحدة.

التوصيات المقدمة من الدول في إطار الاستعراض الدوري الشامل
التقدم الذي أحرزته دولة بوليفيا المتعددة القوميات في تنفيذ التوصيات (حتى ٤ حزيران/يونيه ٢٠١٠)

- ١ تم التوقيع على البروتوكول الاختياري الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في ١٢ شباط/فبراير ٢٠١٠، وعملية التصديق عليه جارية. ويجري النظر في البروتوكول الاختياري الثاني الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية بغرض التوقيع عليه.
- ٢، ٣٩، ٤٠، ٤١، ٤٢ يتوخى مشروع القانون المتعلق بالجهات القضائية، المعروض على الجمعية التشريعية المتعددة القوميات، إنهاء نظام الحصص السياسية (وهي ممارسة تتمثل في توزيع مناصب الموظفين الساميين حسب الانتماء السياسي بدلا من الكفاءات) ووضع حد للفساد والإفلات من العقاب في النظام القضائي. ومن المتوقع أن يجري في ٥ نيسان/أبريل من هذا العام انتخاب السلطات القضائية بالاقتراع العام الذي ينص عليه الدستور الذي يقر أيضاً مبدأ استقلال السلطات وسيادة القانون. وسيستمر تشجيع أعمال دوائر العدالة المتكاملة في إطار الدستور.
- ٩، ١٠، ١٢، ٢٨، ٧١ تتواصل الأعمال داخل المجلس الوطني لحقوق الإنسان، الذي يتكون من ممثلي الوزارات والمجتمع المدني ويختص بتنسيق عملية متابعة تنفيذ التوصيات التي تمخض عنها الاستعراض الدوري الشامل وتلك التي قدمتها هيئات المعاهدات وآليات الإجراءات الخاصة، وذلك في إطار الدستور وخطة العمل الوطنية المتعلقة بحقوق الإنسان. وتوضع في الاعتبار أيضاً الأهداف الطوعية المتعلقة بحقوق الإنسان التي حددها مجلس حقوق الإنسان في قراره ١٢/٩.
- ٤، ٢١، ٢٢، ٢٣، ٧٤ في ٢٤ أيار/مايو، اليوم الوطني لمكافحة التمييز العنصري، قدم مشروع قانون مكافحة العنصرية وجميع أشكال التمييز إلى الجمعية التشريعية المتعددة القوميات. ويتوخى هذا النص تعزيز الكرامة والمساواة واحترام الحقوق والوائام والاندماج والمساواة الاجتماعية والمساواة بين الجنسين ورفاه الجميع والتضامن بين البوليفيين. وبالإضافة إلى ذلك، يحظر جميع أشكال العنصرية والتمييز ويعاقب عليها.
- ٥، ٢٤، ٢٥ إن تكافؤ الفرص مكرس في الدستور وأخذ في الاعتبار في جميع السياسات الوطنية، ولا سيما تلك التي تتعلق بمكافحة الفقر. وجرى تنقيح قانون العقوبات وقانون الإجراءات الجنائية بغرض تضمينها مسألتي المساواة بين الجنسين وحقوق المرأة. وترأس المرأة خمسين في المائة من الوزارات. وتجري حملات لزيادة تشجيع مشاركة المرأة على قدم المساواة في ميادين أخرى لصنع القرار.

التوصيات المقدمة من السدول في إطار الاستعراض الدوري الشامل	التقدم الذي أحرزته دولة بوليفيا المتعددة القوميات في تنفيذ التوصيات (حتى ٤ حزيران/يونيه ٢٠١٠)
٧، ٦	في نيسان/أبريل ٢٠١٠، قُدم مشروع القانون العام المتعلق بالاتجار بالأشخاص إلى الجمعية التشريعية المتعددة القوميات؛ ويتضمن تدابير لحماية الأطفال ويستند إلى الالتزامات التي قُطعت في إطار بروتوكول باليرمو وغيره من الصكوك الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان. ويأتي بالتالي ليكمل ويعزز أعمال المجلس الوطني لمكافحة الاتجار بالأشخاص وتهريبهم.
٤٩، ٢٩، ١٦، ١٥، ١٤، ٨	لهذا الغرض، يجري وضع مشروع تنمية الطفل الذي يجمع بين قضايا التعليم والصحة والسكن وحماية حقوق الطفل ويندرج ضمن المشروع الجديد للخطة المتعددة القوميات للطفولة. وعلاوة على ذلك، ستوضع في الاعتبار المبادئ التوجيهية لحماية الطفل في المشروع المعنون "الخطة المتعددة القوميات للتنمية المجتمعية لصالح صغار الأطفال والأطفال والمراهقين، القائمة على الإدماج الاجتماعي وحماية الحقوق". وعلاوة على ذلك، تمارس مكاتب وسيط شؤون الطفل نشاطها بشكل تام، ويحصل الأطفال الذين لا يزالون يعيشون في السجون على خدمات التعليم والصحة والتغذية.
١١	شرعت الحكومة البوليفية في ثورة ديمقراطية ثقافية، كي يتمكن جميع السكان من أن يعيشوا الحياة الكريمة التي حرمتهم منها السياسات النيولبرالية التي فرضتها الحكومات السابقة. وتستند لهذا الغرض إلى الدستور، الذي يعترف إلى حد كبير بجميع حقوق الإنسان، ولا سيما بالمساواة والعدالة الاجتماعية للجميع.
٦٥، ٦٣، ٦٢، ٦٠، ١٧، ١٣	تواصل الحكومة تنفيذ برنامج مكافحة الفقر. ومن أجل ذلك، تعتمد على خطة التنمية الوطنية التي تنص على إصلاحات للسياسة الاقتصادية الكلية والهيكلية ترمي إلى القضاء على الفقر وإلى إتاحة الفرصة لجميع المواطنين للتمتع الكامل بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ولهذا تقوم الخطة المعنونة "الحياة" على عدة محاور: التغذية، والخدمات الأساسية، والصحة، والتعليم والإنتاج. ويؤمل أن تستفيد من هذه الخطة خلال المرحلة الأولى ١٠٠ بلدية من أصل ٣٣٢ بلدية يضمها البلد.
١٩، ١٨	الحكومة البوليفية عضو نشيط في الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية، ولديها نية ثابتة في أن تمضي في هذا المسار، مع إعطاء الأولوية للدفاع عن حقوق الإنسان وحقوق الأرض. وقد وجهت أصلاً دعوة دائمة إلى المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة وتقوم بما يلزم لكي يتسنى حصول

التوصيات المقدمة من السدول في إطار الاستعراض الدوري الشامل	التقدم الذي أحرزته دولة بوليفيا المتعددة القوميات في تنفيذ التوصيات (حتى ٤ حزيران/يونيه ٢٠١٠)
	زيارة اللجنة الفرعية لمناهضة التعذيب والمقرر الخاص المعني بمكافحة التمييز العنصري خلال هذا العام. وتعتزم برجمة زيارات أخرى في عام ٢٠١١.
٢٦	الحق في عدم التعرض للتمييز بسبب الميل الجنسي والهوية الجنسية معترف به في الدستور. وتُبدَل حالياً جهود لتعزيز منع التمييز ضد هذه الفئات من السكان، ولا سيما في أوساط الشرطة والجيش والقضاء.
٢٧	اعتمدت بوليفيا اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة وصدقت عليها بموجب قانون. وينص الدستور على أن الصكوك المتعلقة بحقوق الإنسان التي جرى التصديق عليها تسمو على القانون المحلي وأن جميع الحقوق والواجبات المعترف بها في هذا النص ستُفسَّر وفقاً للصكوك الدولية.
٣٠، ٣١، ٣٢، ٣٣، ٥٧	تتواصل الحملات الإعلامية المتعلقة بالعنف الأسري في سياق البرنامج الوطني لمكافحة العنف القائم على أساس نوع الجنس. ويشمل هذا البرنامج خدمة لتقديم المساعدة إلى الضحايا. كما تُبدَل جهود لوضع سجل موحد سيُستعمل في جميع بلديات بوليفيا وسيسمح بوجود بيانات رسمية بشأن العنف الأسري. كما تجدر الإشارة إلى وضع مشروع قانون بشأن الاعتداءات والعنف السياسي بدافع التحيز لنوع الجنس، وسيجري فيما بعد نشره على نطاق واسع للتمكن من أخذ وجهة نظر المجتمع المدني في الاعتبار.
٣٤، ٣٥، ٣٦، ٣٧، ٣٨	لقد اكتملت عملية وضع برنامج القضاء على الرق والسخرة وبقى الآن إيجاد الموارد اللازمة لتنفيذه بسرعة. وتتواصل الجهود للقضاء على أسوأ أشكال عمل الأطفال وللحصول على مساعدة تقنية واقتصادية من المجتمع الدولي لتشجيع إعادة الإدماج الاجتماعي للأطفال المتضررين.
٤٣، ٤٤	عيّنت الحكومة قضاة لضمان إقامة العدل إلى نهاية العام. ويُفترض أن يجري في ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ انتخاب السلطات القضائية بالاقتراع العام المباشر الذي ينص عليه الدستور، الذي يقر أيضاً مبدأ استقلال السلطات وسيادة القانون.
٤٥، ٤٦، ٤٨	تواصل السلطات جهودها لتنفيذ جميع أحكام الدستور المتعلقة بممارسة الشعوب الأصلية لحقوقها. وفي هذا الصدد، تُبدَل جهود لإنشاء المحكمة الخاصة لشؤون الشعوب الأصلية والفلاحين في إطار النظام القضائي الجديد. وترمي كل هذه

التوصيات المقدمة من السدول في إطار الاستعراض الدوري الشامل	التقدم الذي أحرزته دولة بوليفيا المتعددة القوميات في تنفيذ التوصيات (حتى ٤ حزيران/يونيه ٢٠١٠)
	المبادرات إلى ضمان احترام حقوق الإنسان، على نحو ما ينص عليه الدستور.
٤٧	في أيار/مايو، سنّت الحكومة القانون المتعلق بتعديل قانون العقوبات، الذي يرمي إلى حماية المواطن، حرصاً على احترام ضمانات الحقوق الشخصية المنصوص عليها في الدستور، وبخاصة حماية ضحايا أعمال العنف.
٥٠	في القانون البوليفي، يُعتبر قتل الرعاع لشخص ما جريمة قتل عمد. يعاقب عليها القانون وتترتب عليها ملاحقات قضائية. وتجري حملات لمنع هذه الظاهرة.
٥١	أبانت الحكومة عن تصميمها على وضع حد لإفلات مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان من العقاب. وتواصل بالتالي العمل من أجل تقديم مقترفي هذه الأفعال إلى العدالة ومعاقبة المسؤولين.
٥٣	في آذار/مارس، اعتمدت الجمعية التشريعية المتعددة القوميات القانون المتعلق بمكافحة الفساد والاعتناء غير المشروع وفتح تحقيقات بخصوص اكتساب الثروات، المسمى أيضاً قانون "Marcelo Quiroga Santa Cruz"، احتفاءً بالزعيم الاشتراكي الذي اغتيل في عهد النظام الديكتاتوري العسكري القديم. ويهدف القانون إلى منع الفساد والتحقيق في أفعال الفساد، بما في ذلك أفعال الفساد المرتكبة من قبل الموظفين، وملاحقة مرتكبيها قضائياً ومعاقبتهم، وكذلك إلى استرداد ممتلكات الدولة عن طريق الهيئات القضائية المختصة.
٧٢، ٥٤	ينص كل من الدستور وخطة العمل الوطنية المتعلقة بحقوق الإنسان على إدراج التعليم والتدريب في مجال حقوق الإنسان في البرامج المدرسية. ويراعي مشروع القانون المتعلق بالتعليم، أو قانون "Avelino Siñani - Elizardo Pérez Bill"، الذي يجري تنقيحه، هذا المبدأ. ويتلقى موظفو قوات حفظ النظام والقضاة وأفراد الشرطة حالياً تدريباً في مجال حقوق الإنسان.
٥٨، ٥٦، ٥٥، ٥٢	يكفل الدستور استقلال الهيئات الإعلامية وتنوعها ويوجد بالفعل في البلد عدد كبير من وسائل الإعلام التي تعمل بكل حرية. ويجري وضع مشروع قانون متعلق بالاتصالات اللاسلكية؛ وسيجري فيما بعد نشره على نطاق واسع كسي تؤخذ في الاعتبار وجهة نظر المجتمع المدني. وتواصل السلطات تشجيع إنشاء محطات الإذاعة المجتمعية المزدوجة اللغة، التي تمكن سكان المناطق الريفية من امتلاك وسائل الاتصال وممارسة حقهم في حرية التعبير.

التوصيات المقدمة من السدول في إطار الاستعراض الدوري الشامل	التقدم الذي أحرزته دولة بوليفيا المتعددة القوميات في تنفيذ التوصيات (حتى ٤ حزيران/يونيه ٢٠١٠)
٥٩	تهدف الخطة الوطنية لتوفير فرص العمل، التي تمنح الأولوية لقطاع الإنتاج والقطاع الاجتماعي، إلى تعزيز تنمية البلد وزيادة فرص العمل. وتشجع أيضا إنشاء مؤسسات الأعمال التجارية ذات الطابع الاجتماعي، وذلك لضمان توفير المواد الغذائية والأدوية بأسعار منخفضة. وعلاوة على ذلك، وفي قطاع الإنتاج، تُخصَّص أموال لميادين من قبيل الطاقة الكهربائية واستغلال النفط.
٦١	تواصل الحكومة تنفيذ نموذج التنمية الإنتاجية الريفية القائم على إنتاج المواد الغذائية والأمن الغذائي وإعادة توزيع الأراضي على من يخدمونها. ويدعم أساساً المزارعين والفلاحين والسكان الأصليين وصغار المنتجين ومرابي الماشية - المتوسطين والكبار.
٦٤	يهدف برنامج "القضاء كلياً على سوء التغذية" الذي أنشأه قطاع الصحة إلى تعزيز أفضل الممارسات في مجال تغذية الأطفال ورعايتهم بمشاركة دوائر الخدمات الاجتماعية وإلى تعزيز قدرات المؤسسات المكلفة بخدمات التغذية والدوائر المتخصصة في الأمراض الأكثر انتشاراً لدى الأطفال الذين تقل أعمارهم عن ٥ سنوات وإلى تحديد الأطفال الذين يعانون من سوء التغذية وإعطائهم علاجاً، وبخاصة المغذيات الدقيقة والأغذية المقواة. وفي هذا الصدد، تبدي السلطات استعدادها لتبادل البيانات المتعلقة بالتجربة على الصعيد الثنائي و/أو المتعدد الأطراف.
٦٦	يتمثل هدف بعثة "Moto Méndez"، المنجزة بفضل تعاون السلطات الكوبية والفترويلية في إطار الائتلاف البوليفاري من أجل شعوب قارتنا الأمريكية، في إحصاء الأشخاص المعوقين وتقديم المساعدة إليهم.
٧٠، ٦٩، ٦٧	تواصل الجهود الرامية إلى توسيع نطاق برنامج "القضاء كلياً على سوء التغذية" ونظام السندات "Juana Azurduy" لفائدة الحوامل. وقد مكَّنت هاتان المبادرتان من تقليص معدل وفيات الأمهات والأطفال إلى حد كبير، رغم أنه لا يزال ينبغي القيام بالكثير في هذا الميدان. وتواصل السلطات تنفيذ البرامج الوطنية للصحة والتعليم وتوسيع نطاقها.
٧٣	عقب نجاح تنفيذ البرنامج الوطني لحو الأمية المسمى "أنا أستطيع"، أُطلق برنامج جديد بعنوان "أستطيع أن أواصل". ويُنجز هذان البرنامجان بالتعاون مع كوبا وفترويويا في إطار الائتلاف البوليفاري من أجل شعوب قارتنا الأمريكية.

التقدم الذي أحرزته دولة بوليفيا المتعددة القوميات في تنفيذ التوصيات (حتى ٤ حزيران/يونيه ٢٠١٠)	التوصيات المقدمة من السدول في إطار الاستعراض الدوري الشامل
إن حقوق الشعوب الأصلية والمهاجرين معترف بها بشكل كامل في الدستور. ويتواصل بذل جهود من أجل تحقيق الأعمال التام لجميع هذه الحقوق، وفقاً للالتزامات الدولية التي تعهدت بها بوليفيا.	٧٨، ٧٧، ٧٦، ٧٥
التقدم المحرز في تنفيذ هذه الالتزامات حتى ٤ حزيران/يونيه ٢٠١٠	الالتزامات الطوعية التي تعهدت بها بوليفيا في إطار الاستعراض الدوري الشامل
يجري إعداد التقارير المتعلقة بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية وبتفاقية مناهضة التعذيب والاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم. وتعترم الدولة الطرف إشراك المجتمع المدني على نطاق واسع في إعدادها، وفقاً للمراقبة الاجتماعية التي ينبغي أن يمارسها في مجال إعداد السياسات العامة.	١
المجلس الوطني لحقوق الإنسان مكلف بتنفيذ خطة العمل الوطنية المتعلقة بحقوق الإنسان للفترة ٢٠٠٩-٢٠١٣، أو خطة "بوليفيا من أجل العيش الكريم" ويسهر على تنفيذ التوصيات التي تقدمها الهيئات الدولية لحماية حقوق الإنسان. ونظمت وزارة العدل، بدعم من ممثل مكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان في بوليفيا، حلقات عمل بشأن متابعة الاستعراض الدوري الشامل لفائدة موظفي الدولة، وضمت موظفي ١٥ وزارة و١٧ نائب وزير.	٢
تم تجديد ولاية مكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان في بوليفيا، وذلك بعد تبادل المذكرات الرسمية اللازمة.	٣
في ٢٤ أيار/مايو، اليوم الوطني لمكافحة التمييز العنصري، قدم مشروع قانون مكافحة العنصرية وجميع أشكال التمييز العنصري إلى الجمعية التشريعية المتعددة القوميات. ويهدف هذا النص إلى تعزيز الكرامة والمساواة واحترام الحقوق والوثام والاندماج والمساواة الاجتماعية والمساواة بين الرجل والمرأة ورفاه الجميع والتضامن بين البوليفيين. ويحظر بالإضافة إلى ذلك جميع أشكال العنصرية والتمييز ويعاقب عليها. ويلزم مشروع القانون، الذي يعد هدفة وقائياً وجزرياً في نفس الوقت، الدولة بتوفير الموارد المالية اللازمة للقضاء على التمييز والعنصرية ولتعزيز حقوق الإنسان.	٤

- الالتزامات الطوعية التي تعهدت
بها بوليفيا في إطار الاستعراض
الدوري الشامل
- التقدم المحرز في تنفيذ هذه الالتزامات حتى ٤ حزيران/
يونيه ٢٠١٠
- ٥ صدر في ٣١ آذار/مارس ٢٠٢٠ قانون مكافحة الفساد، أو قانون "Marcelo Quiroga Santa Cruz" الذي يحمل اسم الزعيم الاشتراكي الذي اغتيل في عهد النظام الديكتاتوري العسكري. ويهدف إلى مكافحة الفساد والاعتناء غير المشروع وينظم التحقيقات المتعلقة باكتساب الثروات. وينص أيضاً على إنشاء المجلس الوطني لمكافحة الفساد، الذي يتكلف بالتحقيق في الاعتناء غير المشروع وغسيل الأموال.
- ٦ وفقاً لأحكام الدستور، انتخبت الجمعية التشريعية المتعددة القوميات المدافع الجديد عن الشعب. واحترمت الإجراءات المنصوص عليها في الدستور وأعلن اسم الشخص المرشح عقب منافسة على أساس الألقاب. ويتعلق الأمر بمناضل من أجل حقوق الإنسان، وكان رئيساً سابقاً للجمعية الدائمة لحقوق الإنسان، وهي إحدى منظمات المجتمع المدني الأقدم والأشهر في البلد.
- ٧ فيما يتعلق بإصلاح الجهاز القضائي، سُنَّ القانون رقم ٠٠٣ في ١٣ شباط/فبراير ٢٠١٠. إن هذا القانون "يحدد الفترة الانتقالية التي ينبغي أن تسبق تنصيب الجهاز القضائي والحكمة الدستورية المتعددة القوميات ووزارة الشؤون العامة، بغية ضمان سير عملية إقامة العدل واستمراريتها وتنظيم الانتخابات التي ستمكّن من تعيين القضاة وقضاة المحكمة العليا والحكمة الزراعية والبيئية والحكمة الدستورية المتعددة القوميات وأعضاء مجلس القضاء". وسُنَّ هذا النص استجابة لضرورة وجود قواعد انتقالية تسمح بضمان استمرارية إقامة العدل. وحُدِّد تاريخ إجراء الانتخابات في ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠.
- ٨ يتواصل تنفيذ خطة العمل الوطنية المتعلقة بحقوق الإنسان بتدابير ملموسة جرى وصفها في التقرير المقدم في سياق الاستعراض الدوري الشامل. وخلال عام ٢٠١٠، منح المجلس الوطني لحقوق الإنسان الأولوية لتنفيذ الأنشطة المتعلقة بمسألة التمييز والتعليم في مجال حقوق الإنسان، وأنشئت لجان متخصصة في هذين الموضوعين. كما اضطلع بأنشطة تتعلق على وجه الخصوص بحماية المهاجرين ومنع التعذيب. ومن المتوقع الحصول على الوسائل التقنية والمالية اللازمة لتنفيذ الخطة.

الالتزامات الطوعية التي تعهدت
بها بوليفيا في إطار الاستعراض
الدوري الشامل

التقدم المحرز في تنفيذ هذه الالتزامات حتى ٤ حزيران/
يونيه ٢٠١٠

- ٩ وفقاً للالتزام الذي قطعه دولة بوليفيا المتعددة القوميات على نفسها بخصوص ضرورة تعميم سجلاتها المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة إبان عهد الديكتاتورين العسكريين، أمرت الحكومة القوات المسلحة بالكشف عن السجلات العسكرية للفترة الممتدة من حزيران/يونيه ١٩٧٩ إلى كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠. وتتولى وزارة العدل تنفيذ هذه المهمة بالتنسيق مع رابطة أسر الشهداء وضحايا الاختفاء القسري ومع المدافع عن الشعب.
- ١٠ يرتبط أهم إجراء في هذا المجال بـ "حرب الغاز" التي جرت في عام ٢٠٠٣ ضد رئيس بوليفيا السابق، غونزالو سانتشيس ديوسادا ومعاونيه (من الوزراء السابقين): وبعد أن قامت بوليفيا بجميع الإجراءات اللازمة، أحالت ملفات التحقيقات ذات الصلة إلى الولايات المتحدة، عن طريق وزارة العلاقات الخارجية. وتوجد الطلبات حالياً في وزارة العدل الأمريكية، التي ينبغي أن تنظر فيها قبل إحالتها إلى المحاكم العادية التي ستتحقق قراراً بشأن مقبولية طلبات التسليم. وتتواصل الجهود من أجل الحصول على الإذن بتسليم الأشخاص المشتبه في ارتكابهم انتهاكات لحقوق الإنسان وجرائم ضد الإنسانية. غير أن مصير العملية يتوقف بدرجة كبيرة على تعاون سلطات البلدان التي لجأ إليها المشتبهون الرئيسيون.